



الوضع القانوني للمهاجرين البيئيين

د.بن جميل عزيزة، جامعة باجي مختار - عنابة.

الملخص:

تتعرف المنظمة الدولية للهجرة صراحة بأن التغير المناخي قد يكون سببا للهجرة، بل إن الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للهجرة وافقت في عام 2007 على تعريف مصطلح " المهاجرين البيئيين." هذا التعريف هو نتيجة عشرين عاما من العمل الشاق، نتيجة وعي أكبر بتأثير البيئة والمناخ على حركات الهجرة، فهل تسعى المنظمة الدولية على المدى الطويل لضمان الاعتراف قانونيا بصفة " اللاجئيين البيئيين"، في إطار اتفاقية جنيف؟

الكلمات المفتاحية:الهجرة المناخية / المهاجرون البيئيون

Abstract:

The International Organization for Migration (IOM) explicitly recognizes that climate change might be a cause of migration. For the organization's member countries agreed on the definition of the term "environmental migrants" in 2007. This definition is the result of twenty years of hard work that has come up with more awareness of the impact of both the environment and climate change on migratory movements. So, is IOM seeking to ensure the legal recognition of the "environmental refugees" under Geneva Convention??

Key words:climatemigration/ environmentalmigrants

مقدمة:

إن أمن الدول والشعوب لا يقتصر على أسباب وجودهم فقط، بل يمتد ليشمل ظروف بقائهم واستمرارهم، وهنا تكمن جذور التهديدات الأمنية. ولا تتحقق هذه الغاية إلا بتوفر أوضاع معينة، يكون فيها الكائن البشري في مأمن من الخوف، أي لا تتهدده الأخطار الناجمة عن المحيط العام الذي يعيش فيه.

إن الوضع الدولي الحالي، ينم عن العديد من التهديدات للأمن البشري، نتيجة لتفاقم العديد من المشاكل خاصة البيئية منها، حيث أصبحت الصلة بين الوضع البيئي والأمن الجماعي من المسلمات المطلقة بسبب الطابع العالمي لمشاكل البيئة. حيث أكدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ¹، في تقريرها التقييمي الخامس لسنة 2014، أن تغير المناخ حقيقي وأن انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ هي سببه الرئيسي. وقد حدد التقرير زيادة تواتر الظواهر الجوية البالغة الشدة والكوارث الطبيعية، وارتفاع مستويات سطح البحر والفيضانات وموجات الحرارة والجفاف والتصحر ونقص المياه، وانتشار الأمراض المدارية والأمراض المحمولة بالنواقل، باعتبارها بعض الآثار الضارة لتغير المناخ.

تعرض هذه الظواهر للخطر بشكل مباشر وغير مباشر، التمتع الكامل والفعال للناس في جميع أنحاء العالم بمجموعة متنوعة من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة والحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والحق في الغذاء والحق في الصحة والحق في السكن والحق في تقرير المصير والحق في الثقافة والحق في التنمية²، كما يدفع التغير المناخي أعداداً متزايدة من الناس إلى مغادرة أوطانهم وأماكن عيشهم، مؤقتاً أو بصفة دائمة، بسبب التدهور البيئي



الشديد الذي يهدد بقاءهم، أو له تأثير كبير على نوعية حياتهم³. فمتى ينطبق وصف "مهاجر بيئي" على شخص ما؟ وهل تعود عليه مزايا من ذلك؟
إجابة على هذه الإشكالية سنتطرق إلى محورين هما:

المحور الأول: مفهوم وأحكام ظاهرة الهجرة البيئية.

المحور الثاني: نماذج عن الهجرة البيئية.



أولاً: مفهوم الهجرة البيئية.

أكدت المنظمة الدولية للهجرة، أن صفة "مهاجرين بيئيين" تنطبق على الفارين من تهديد أو خطر بيئي وشيك يهددهم، وأيضاً أولئك الذين يختارون بحرية أكبر نسبيًا ترك وطنهم. أي أن تعريفها هذا يغطي جميع أشكال الهجرة التي تقف التغيرات البيئية وراءها، سواء الكوارث الطبيعية الحادة وكذلك التدهور التدريجي في الظروف البيئية، وتدهور حالة التربة. وسنتطرق فيما سيأتي إلى تعريف الهجرة البيئية وأنواعها، ثم إلى اسقاط مفهوم اللاجئ على المهاجر البيئي.

أ- تعريف الهجرة البيئية:

عرّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (نيروبي 1985)، اللاجئ البيئي بكونهم: "الأشخاص الذين أُجبروا على مغادرة سكنهم التقليدي مؤقتاً أو بصفة دائمة بسبب اضطراب واضح للبيئة (طبيعياً أو بفعل تدخل الإنسان) عرض وجودهم للخطر أو أثر جدياً على مستوى حياتهم". كما عرّف اضطراب البيئة: "بالتغيير المادي أو الكيميائي أو البيولوجي للنظام البيئي أو مصدر المورد، مما يجعله مؤقتاً أو بصفة دائمة غير ملائم لدعم الحياة البشرية"4.

من جهة أخرى، تعترف المنظمة الدولية للهجرة صراحة بأن التغيير المناخي قد يكون سبباً للهجرة، بل إن الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للهجرة وافقت في عام 2007 على تعريف مصطلح "المهاجرين البيئيين". هذا التعريف هو نتيجة عشرين عاماً من العمل الشاق، وهو يستخدم الآن أيضاً على نطاق واسع في النقاش الدولي، لكن هناك أيضاً انتقادات كثيرة. نشأ هذا التعريف على هامش التحضيرات لمؤتمر كوبنهاغن للمناخ، عندما تشكل داخل المنظمة الدولية للهجرة من ناحية ووعي

أكبر بتأثير البيئة والمناخ على حركات الهجرة، ومن ناحية أخرى عندما أصبح تدهور الظروف البيئية جراء التغير المناخي أمراً واضحاً على نحو متزايد.

أكدت المنظمة الدولية للهجرة أن تعريفها لا يرتبط بنتائج معيارية، ولكنه يصف ببساطة من هو "المهاجر البيئي". إذا لم تكن للتعريف أي نتائج عملية، فهل هناك حاجة إليه من الأساس؟ الأسباب الأكثر شيوعاً التي تدفع الناس إلى مغادرة منازلهم بسبب الظروف البيئية هي الفيضانات والجفاف والتغيرات في فصول هطول الأمطار. ويغطي هذا التعريف جميع أشكال الهجرة التي تقف التغيرات البيئية وراءها، سواء الكوارث الطبيعية الحادة وكذلك التدهور التدريجي في الظروف البيئية، على سبيل المثال وتدهور حالة التربة. لكن صفة "مهاجرين بيئيين" تنطبق على الفارين من تهديد أو خطر بيئي وشيك يهددهم، وأيضاً أولئك الذين يختارون بحرية أكبر نسبياً ترك وطنهم.

هل تسعى المنظمة الدولية للهجرة على المدى الطويل لضمان الاعتراف قانونياً بصفة "اللاجئين البيئيين"، على سبيل المثال في إطار اتفاقية جنيف؟

علينا أن نكون واقعيين بشأن إرادة الدول المختلفة، إذ لا تتوفر لديها في الوقت الراهن رغبة كبيرة في تعديل اتفاقية جنيف. كما يجب الأخذ في الاعتبار أيضاً، أن الاعتراف باللجوء البيئي لن يشمل قطاعات كبيرة من المهاجرين البيئيين، لأن جزءاً كبيراً من حركة الهجرة هي هجرة داخلية، أي أنها تحدث من منطقة لأخرى داخل الدولة نفسها. وبطبيعة الحال نحن نرى أن الوضع القانوني للمهاجرين في الهجرة خارج حدود الوطن يلعب دوراً رئيسياً، لكنه في نهاية المطاف وسيلة من وسائل متعددة لدعم المهاجرين⁵.

ب-أنواع الهجرة البيئية:

هناك ثلاثة أشكال من اللاجئين البيئيين:

- 1- المهاجرون البيئيون المؤقتون: وهم الذين يتم تهجيرهم مؤقتاً من منطقة ما بسبب أحداث طبيعية طارئة، مثل حدوث زلزال أو بركان أو عاصفة أو فيضان، أو أي حادث صناعي. وهؤلاء يُعادون إلى مواطنهم الأصلية بعد انتهاء الحدث وإعادة تأهيل المنطقة. ومن أحدث الأمثلة على هؤلاء المهاجرين هم أولئك الذين رُحّلوا عن الأراضي المدمرة التي ضربتها أمواج تسونامي الناجمة عن الزلزال الذي أصاب قعر المحيط الهندي في 26/12/2004، إذ قررت السلطات إعادة بناء التجمعات السكانية الجديدة في أماكن بعيدة عن الساحل خشية وقوع زلزال آخر محتمل.
- 2- المهاجرون البيئيون الدائمون: وهم الذين يجري نقلهم من مواطنهم الأصلية بصفة دائمة، وتوطينهم في مناطق أخرى بديلة، كما يحدث - مثلاً - عند تشييد سد على نهر، وما ينشأ عنه من بحيرة اصطناعية، فيتم نقل تجمعات سكانية بكاملها من المناطق التي تغمرها البحيرة إلى مواقع جديدة، ومثالها تهجير سكان منطقة "مروي" في شمال السودان لبناء سدٍّ على نهر النيل في مطلع سنوات القرن الواحد والعشرين.

- 3- المهاجرون البيئيون المقسرون: وهم الذين يضطرون لترك مواطنهم الأصلية، بصفة مؤقتة أو دائمة، إلى مواطن أخرى داخل البلد نفسه أو خارجه، بحثاً عن حياة أفضل، وذلك لأن الموارد الطبيعية في مواطنهم الأصلية تراجعت لدرجة أنها لم تعد تكفي الضرورات الأساسية، مثل المزارعون الذين تدهورت أراضيهم نتيجة زيادة الملوحة أو التشبع بالمياه أو الجفاف، ولا يستطيعون الإنفاق على إصلاحها، فيبيعون

أراضيهم بأسعار زهيدة في أغلب الأحيان، ويرحلون إلى أماكن أخرى بحثاً عن أعمال أكثر ربحية. ومثال هؤلاء بعض الصوماليين الذين يتركون أراضيهم التي أصابها القحط، ويتحركون نحو أراضٍ خصبة⁶.

ج- مدى انطباق مفهوم اللاجئ على المهاجر البيئي:

رغم تزايد أعداد الأشخاص، الذين يفرون من بيوتهم وأراضيهم نحو مناطق أخرى داخل بلدانهم أو خارجها بسبب تدهور البيئة، فإن نقاشات الأمم المتحدة حول الهجرة لا تضع حالياً أي تمييز دقيق بخصوص العناصر التي تشجع الهجرة الطوعية أو القسرية. وبالتالي فإن اللاجئين البيئيين غير معترف بهم حتى الآن، وذلك راجع لصعوبة إيجاد إجماع حول تعريف الهجرة البيئية أو الهجرة المدفوعة بأسباب التغيرات المناخية أو اللاجئين الإيكولوجيين أو اللاجئين البيئيين، وذلك لصعوبة فصل العوامل البيئية عن غيرها من العوامل الأخرى الدافعة للهجرة، من جهة أخرى هل يكفي إثبات العلاقة السببية بين التغيرات المناخية وبين الهجرة لإعطائهم وصف اللاجئين؟ أم أنه يجب أن ينبج عن العلاقة السببية نوع معين من الاضطهاد أو الانتهاك للحقوق قبل أن يتم منحهم صفة اللاجئين وذلك حسب المفهوم الوارد في اتفاقية 1951؟⁷

إن الصورة النمطية الشائعة، أن ضحايا التغيرات المناخية المؤدية خاصة إلى كوارث طبيعية، لا يغادرون بلدانهم وأن حكوماتهم تسارع لتقديم المساعدات الفورية، كما يحدث سنوياً تقريباً في موزمبيق على إثر فيضانات نهر زامبيزي. أي أنه من النادر أن يجدوا أنفسهم خارج حدود دولهم إلا في بعض الحالات، كما هو الشأن بالنسبة للمهاجرين الفيتناميين إلى كمبوديا بسبب الفيضانات والهجرة عبر



الحدود التي تشهدها عادة دول كازاخستان وقرغيزستان وطاجكستان نتيجة الكوارث الطبيعية.. فلا يمكن في مثل هذه الحالات اعادته إلى بلدانهم لأسباب انسانية8.

بل يمكن أن تنطبق على المهاجرين لأسباب بيئية صفة اللاجئين بمعناها القانوني، إذا كانت حكوماتهم تقوم متعمدة بتدمير البيئة التي يعيشون فيها، أو تقوم بالتمييز ضدهم في تقديم المساعدات أو تستغل تبعات الكارثة الطبيعية بوسائل تكون إضطهادية. وهنا تطرح مسألة الاعتراف لهؤلاء بوصف اللاجئين إما بتوسيع تعريف اتفاقية 1951 أو بإبرام اتفاقية أخرى بهذا الخصوص9.

بالنظر لغياب أي صك قانوني يمنح الحماية للأشخاص المهاجرين تأثراً بالتغير المناخي أو بالعوامل البيئية، صاغ مختصون من جامعة ليموزمسودة أولى بخصوص هذا الموضوع سنة 2008، وفي عام 2010 عُرضت نسخة ثانية. وهي مساهمة قيّمة لأنها تجمع ما بين الحماية والمساعدة والمسؤولية، وتدمج عناصر القرب المكاني ونسبة التأثير والتأثر ونبذ التمييز، وتسלט الضوء أيضاً على مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة في آن واحد. إلا أن العائق الكبير الذي يواجه عملية التأسيس لاتفاق دولي هو الإرادة السياسية للدول، فحتى لو تم اعتماد الاتفاقية المطلوبة، فإنها لن تحقق عدد التصديقات المطلوبة لدخولها حيز النفاذ.

مازال من الصعب تحقيق إجماع عالمي حول الربط بين تحركات السكان الدولية والتغير المناخي، فقد أُختيرت عينة من الوثائق من بين قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بلغ مجموعها 65 وثيقة، 23 بالمئة منها تذكر التغير المناخي و25 بالمئة منها تتعلق باللاجئين، لكن 6 بالمئة فقط أسست علاقة بين الظاهرتين10.



ثانياً: نماذج عن الهجرة البيئية.

يفيد تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى أن الفيضانات والزلازل وموجات الجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر، قد أجبرت 184 مليون شخص على مغادرة ديارهم بين عامي 2008 و2014. ذلك أن ارتفاع متر واحد في منسوب مياه البحر يمكن أن يدفع 150 مليون شخص للفرار، ما لم يتم بناء سدود وحواجز بحرية وتدابير مماثلة لحماية المناطق المعرضة للخطر". وهناك أرقام دقيقة نسبياً، حول عدد من اضطروا لترك منازلهم بسبب الكوارث الطبيعية على الصعيد العالمي. في عام 2012 كان العدد يبلغ حوالي 32 مليون نسمة¹¹.

تشير الدراسات، إلى أنه هناك بعض البلدان ستختفي تماماً مستقبلاً تاركة مواطنيها بلا مأوى، ومضطرين للجوء إلى أي مكان آخر، بل أيضاً عديمي الجنسية، حيث بدأت ظاهرة إخلاء الجزر في الظهور، كما حدث بالنسبة لبعض جزر ألaska وخليج البنغال نتيجة ارتفاع منسوب المياه والتآكل السريع لسواحل هذه الجزر. فما بين ديسمبر 2006 ومارس 2007، تعرضت سواحل مدغشقر وموزنبيق لخمسة أعاصير حلزونية متتابة، وتسببت في موجات متعددة من النزوح السكاني. كما أن الرقم الذي يمثل عدد الكوارث الناجمة عن الفيضانات والمسجلة على مدار الـ 20 عاماً الأخيرة، قد زاد بنسبة 300 بالمائة، وذلك من 50 إلى أكثر من 200 كارثة¹².

من جهة أخرى، فإن الجفاف مقترنا بانعدام القدرة على التنبؤ بالمناخ، سوف يؤثران على المنتجات الزراعية، ذلك أن مياه الأمطار من المتوقع أن تنخفض كميتها إلى النصف في بعض البلدان الإفريقية بحلول سنة 2020. فمن الواضح أن تغير المناخ سوف يسهم في زيادة النزوح المؤقت والهجرة طويلة الأجل، ذلك أن الحكومات



ستكون مطالبة بدعم الانتقالات الكبيرة للتجمعات السكانية الساحلية، نتيجة ارتفاع منسوب سطح البحر وذلك بحلول عام 132080.

لا نجد مكاناً أفضل تمثيلاً للعلاقة المتداخلة بين تغير المناخ والهجرة من منطقة وادي فيرغانا، الذي يقطنه حوالي 10.5 مليون نسمة، حيث يضطر هؤلاء السكان للنزوح داخلياً وحتى إلى الهجرة بين 3 بلدان، هي: كازاخستان وقرغيزستان وطاجكستان، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد القلاقل والاضطرابات في معظم مناطق الكلا والرعي، بالإضافة إلى نقض الأراضي القادرة على استيعاب الوافدين الجدد 14.

تعاني نيجيريا من زيادة تفشي الأمراض، وانخفاض الانتاجية الزراعية، وتزايد عدد موجات الحر، وعدم انتظام أنماط الطقس، وحدوث فيضانات، وقلة سقوط الأمطار في المناطق المعرضة للتصحّر في الشمال، وانخفاض إنتاج الغذاء في المناطق الوسطى، وتدمير سبل العيش بسبب ارتفاع منسوب المياه في المناطق الساحلية، حيث يعتمد السكان على صيد الأسماك والزراعة، كما أن تغير المناخ يحوّل بعض الأراضي إلى أراض غير صالحة للسكن، ويؤثر على إمدادات المياه، الأمر الذي يهدد الاحتياجات الأساسية للسكان، ويرفع معدلات النزوح، إذ أن أسهل الطرق للتكيف مع تقلبات المناخ في نيجيريا هي الهجرة الداخلية 15.

تحظى جمهورية التشيك باهتمام خاص في السياق الأوروبي، نظراً لكوارث الفيضانات التي ضربت البلاد مؤخراً وأدت إلى ظهور حالة الطوارئ على مستوى البلاد، وذلك في الأعوام 1997 و2002 و2006 و2010 و2013. لكن الظروف الجوية الصعبة والتغير المناخي لم يكونا السبب الوحيد للفيضانات في أوروبا الوسطى. فهناك مسببات أخرى مثل: السكن والأبنية الصناعية والنقل وغيرها من

البنى التحتية وهندسة الأنهار والزراعة في المناطق المعرضة للفيضانات قرب قيعان الأنهار. هذه الفيضانات تؤدي في كل مرة إلى نزوح مجموعات الأشخاص من أماكنهم، يتألفون من الفئات الأكثر تعليماً ونشاطاً، وكانت مغادرتهم (وتخليهم عن بيوتهم) ذات أثر ضار على إنماء المجتمع¹⁶.

الخاتمة:

أشار تقرير الفريق العالمي المعني بالهجرة بشأن أثر التغير المناخي على الهجرة، بأن حوادث النزوح بسبب المناخ ستؤدي عدم استقرار الدول المضيفة اقتصادياً (فائض في سوق العمل وانخفاض الأجور والعمل القسري)، واجتماعياً (اختلال في التوازن الديني أو الاثني وإلى انتشار الإتجار بالبشر والاستغلال الجنسي)، وحتى سياسياً (التوتر بين الدول المضيفة والدول المصدرة للاجئين)، الأمر الذي يمكن أن يوصل إلى حد حدوث احتكاكات عسكرية.

يُعد وضع تعريف للهجرة البيئية إحدى الخطوات الهامة التي يتعين اتخاذها للخروج بإطار مفاهيمي دقيق للهجرة البيئية، وكذلك وضع سياسات الاستجابة اللازمة للتصدي لتدفقات هذه الهجرة. ورغم ذلك، فثمة عاملان رئيسيان يحكمان الحاجة لهذا التعريف بوسعهما إعاقة عملية وضعه، هما:

أولاً: رغبة الكثير من الباحثين لجعل الهجرة البيئية مجال قائم بذاته ضمن دراسات الهجرة. وثمة ميل لعزل هذا المجال واعتباره منفصلاً عن نظريات الهجرة الكلاسيكية، كما لو كانت الهجرة البيئية تنتمي لنوعية أخرى من الهجرات. إننا سنحقق المزيد في دراساتنا إذا ما قمنا بدمج العوامل البيئية في دراسات الهجرة الحالية.



ثانياً: ثمة نزعة لنشر الأرقام والتكهنات لدى الصحفيين وصناع السياسة، حيث يشعرون بضرورة وضع بعض التقديرات بالأعداد الحالية أو المستقبلية لـ 'النازحين بيئياً، لدعم تحقيقاتهم الصحفية أو قراراتهم السياسية. ومن الواضح أن هذه الأرقام بحاجة لأساس من تعريف واضح، يحدد بشكل لا لبس فيه من هو المهاجر بيئياً. فثمة ميل لتوسيع نطاق التعريف، بحيث يشمل أكبر عدد ممكن من الناس، إلا أن وضع تعريف واسع للهجرة البيئية قد يعود بضرر على المحتاجين لأقصى حماية.

إن التجمعات السكانية المهاجرة متأثرة بتغير المناخ، هي فئة جديدة في حاجة للحماية، نظراً لكون الأطر القانونية القائمة غير كافية لحمايتها. فإذا كان من الصعب في الوقت الحالي صياغة اتفاقية خاصة بوضعهم، فإنه لا بد من إيجاد تعريف، يميزهم عن باقي الفئات الأخرى، كجماعة لها خصائصها المنفردة عن غيرها.

الهوامش:

1- تتعدد الأسماء التي ترد في الكتب العلمية ووسائل الإعلام المختلفة فيما يخص ظاهرة التغير المناخي ولكنها جميعها تحمل نفس المدلول، سواء أطلق عليها: الاحتباس الحراري أو الاحترار أو ارتفاع درجة حرارة الأرض أو الصوبة الحرارية أو الدفء العالمي أو مفعول الدفينة. حيث يقصد بها جميعها التغير المناخي، الذي يقصد به ذلك الاختلال في الظروف المناخية المعتادة كدرجات الحرارة وأنماط الرياح والأمطار التي تميز كل منطقة على الأرض، وذلك بسبب العمليات الديناميكية للكورة الأرضية كالبراكين أو بسبب قوى خارجية كالتغير في شدة الأشعة الشمسية أو سقوط النيازك الكبيرة، ومؤخراً بسبب نشاطات الإنسان المختلفة نتيجة التطور الصناعي الذي أدى إلى استخراج وحرق مليارات الأطنان من الوقود الحفري (الفحم الحجري، مشتقات البترول والغاز الطبيعي) من أجل توليد الطاقة، مما نجم عنه انبعاث غازات الاحتباس الحراري أو ما تسمى بالغازات الدفينة مثل ثاني أكسيد الكربون الذي هو الغاز الرئيس في تغير المناخ، حيث تمكنت هذه الكميات الهائلة من الغازات من رفع درجة حرارة الأرض إلى 1.2 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية. أنظر: سعد الدين خرفان، تغير المناخ ومستقبل الطاقة -المشاكل والحلول-، الجزء الأول، منشورات وزارة الثقافة . الهيئة العامة السورية للكتاب، بدون سنة نشر، ص 5 وما بعدها.

2- في ذات السياق، سلط مجلس حقوق الإنسان الضوء على أهمية تناول حقوق الإنسان في ظل المناقشات الجارية المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد أتاح المجلس مراراً وتكراراً نتائج نقاشاته ودراساته وأنشطته لدورات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2015، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، تؤكد من جديد أهمية حقوق الإنسان لتحقيق التنمية المستدامة. من أجل الحفاظ على السلام العالمي، ذلك أن العلاقة بين حقوق الإنسان والأمن الدولي علاقة وطيدة غنية عن كل توضيح. نقلا عن موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

<http://www.ohchr.org/ar/Issues/HRAndClimateChange/Pages/HRClimateChangeIndex.aspx>

3- للتفصيل أكثر في أسباب الهجرة البيئية، راجع:

- الأزهر ضيف، الهجرة البيئية... رؤية سوسولوجية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي، العدد 12، سبتمبر 2015، صص 136 و137.

4- نبيل تلو، هجرة بني البشر: أسبابها وأشكالها ونتائجها، مجلة الباحثون العلمية، العدد 68، أبريل 2013، متوفرة على الرابط (تاريخ الاطلاع [http://www.albahethon.com/?page=show_det&id=1710:\(2017/3/3](http://www.albahethon.com/?page=show_det&id=1710:(2017/3/3)

5- أنظر كل من:

- إيفا مانكه/ نهلة طاهر، الهجرة البيئية- ظاهرة معقدة، مقال متوفر على الرابط (تاريخ الاطلاع: 2017/3/3): <http://dw.com/p/1A6S5>

- الأزهر ضيف، المقال السابق، ص 135.

- أوليفيا دون وفرانسوا جيمين، تعريف الهجرة البيئية، نشرة الهجرة القسرية -تغير المناخ والنزوح-، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، العدد 31، ديسمبر 2008، ص 10، متوفرة على الرابط: <http://www.fmreview.org/ar.html>

6- نبيل تلو، المقال السابق.

7- إن تعريف اللاجئ، هو ذلك الذي جاءت به اتفاقية جنيف لعام 1951 بنصها: " اللاجئ هو كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل يناير 1951، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج البلد الذي يحمل جنسيته، ولا يستطيع أو لا يرغب بحماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف، أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلده السابق، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف العودة إلى ذلك البلد".

في 4 أكتوبر 1967 بدأ نفاذ بروتوكول الأمم المتحدة الخاص بوضع اللاجئين، الذي أسقط الحدود الزمنية المبينة في تعريف اللاجئ، الواردة في المادة الأولى من اتفاقية اللاجئين لعام 1951، موسعا بذلك نطاق التعريف ليشمل أي شخص يمكن أن ينطبق عليه على نحو آخر.

8- إيفا مانكه/ نهلة طاهر، المقال السابق.

9- ماريا ستافروبولو، من هم اللاجئون البيئيون، نشرة الهجرة القسرية -تغير المناخ والنزوح-، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، العدد 31، ديسمبر 2008، ص 12، متوفرة على الرابط: <http://www.fmreview.org/ar.html>

- 10-** ماريا خوسيه فيرنانديز، اللاجئون والتغير المناخي والقانون الدولي، نشرة الهجرة القسرية – تغير المناخ والنزوح-، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، العدد 49، ماي 2015، ص 42، متوفرة على الرابط: <http://www.fmreview.org/ar.html>
- 11-** بيان الفريق العالمي المعني بالهجرة بشأن أثر التغير المناخي على الهجرة، باريس، 15 نوفمبر 2011، متوفر على الرابط: <http://www.unhcr.org/ar/538700416.html>
- 12-** جينتي كيرش، وود وياكوبكوريبورج وأن وماري ليند، تغير المناخ والهجرة والمساعدات الإنسانية، نشرة الهجرة القسرية –تغير المناخ والنزوح-، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، العدد 31، ديسمبر 2008، ص 40، متوفرة على الرابط: <http://www.fmreview.org/ar.html>
- 13-**المقال نفسه، ص 41.
- 14-** فرانسوا جيمين وفيليب روشلان، العلاقة بين البيئة والهجرة في آسيا، نشرة الهجرة القسرية – تغير المناخ والنزوح-، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، العدد 31، ديسمبر 2008، ص 14، متوفرة على الرابط: <http://www.fmreview.org/ar.html>
- 15-** أوجا أوليفرتشينيديو، تغير المناخ والنزوح الداخلي في نيجيريا، نشرة الهجرة القسرية –تغير المناخ والنزوح-، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، العدد 31، ديسمبر 2008، ص 37، متوفرة على الرابط: <http://www.fmreview.org/ar.html>
- 16-** روبيرت ستويانوف وإيلان كيلمانوبابورةدوزي، الفيضانات والهجرة في جمهورية التشيك، نشرة الهجرة القسرية –تغير المناخ والنزوح-، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، العدد 49، ماي 2015، ص 49، متوفرة على الرابط: <http://www.fmreview.org/ar.html>

قائمة المراجع:

أولا: الكتب.

- سعد الدين خرفان، تغير المناخ ومستقبل الطاقة - المشاكل والحلول-، الجزء الأول، منشورات وزارة الثقافة - الهيئة العامة السورية للكتاب، بدون سنة نشر.

ثانيا: المقالات والوثائق.

- 1- الأزهر ضيف، الهجرة البيئية... رؤية سوسولوجية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر -الوادي-، العدد 12، سبتمبر 2015.
- 2- أوليفيا دون وفرانسوا جيمين، تعريف الهجرة البيئية، نشرة الهجرة القسرية -تغير المناخ والنزوح-، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، العدد 31، ديسمبر 2008، متوفرة على الرابط: <http://www.fmreview.org/ar.html>
- 3- أوجا أوليفر تشينيدو، تغير المناخ والنزوح الداخلي في نيجيريا، نشرة الهجرة القسرية -تغير المناخ والنزوح-، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، العدد 31، ديسمبر 2008، متوفرة على الرابط: <http://www.fmreview.org/ar.html>
- 4- إيفا مانكه/ نهلة طاهر، الهجرة البيئية- ظاهرة معقدة، مقال متوفر على الرابط (تاريخ الاطلاع: 2017/3/3): <http://dw.com/p/1A6S5>
- 5- بيان الفريق العالمي المعني بالهجرة بشأن أثر التغير المناخي على الهجرة، باريس، 15 نوفمبر 2011، متوفر على الرابط: <http://www.unhcr.org/ar/538700416.html>
- 6- جينتي كيرش، وود وباكوبوريبورج وأن وماري ليند، تغير المناخ والهجرة والمساعدات الإنسانية، نشرة الهجرة القسرية -تغير المناخ والنزوح-، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، العدد 31، ديسمبر 2008، متوفرة على الرابط: <http://www.fmreview.org/ar.html>
- 7- روبرت ستويانوف وإيلان كيلمانوبابورةدوزي، الفيضانات والهجرة في جمهورية التشيك، نشرة الهجرة القسرية -تغير المناخ والنزوح-، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، العدد 49، ماي 2015، متوفرة على الرابط: <http://www.fmreview.org/ar.html>
- 8- فرانسوا جيمين وفيليب روشلان، العلاقة بين البيئة والهجرة في آسيا، نشرة الهجرة القسرية -تغير المناخ والنزوح-، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، العدد 31، ديسمبر 2008، متوفرة على الرابط: <http://www.fmreview.org/ar.html>
- 9- ماريا خوسيه فيرنانديز، اللاجئين والتغير المناخي والقانون الدولي، نشرة الهجرة القسرية -تغير المناخ والنزوح-، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، العدد 49، ماي 2015، متوفرة على الرابط: <http://www.fmreview.org/ar.html>
- 10- ماريا ستافروبولو، من هم اللاجئين البيئيون، نشرة الهجرة القسرية -تغير المناخ والنزوح-، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، العدد 31، ديسمبر 2008، متوفرة على الرابط: <http://www.fmreview.org/ar.html>
- 11- نبيل تلو، هجرة بني البشر: أسبابها وأشكالها ونتائجها، مجلة الباحثون العلمية، العدد 68، أبريل 2013، متوفرة على الرابط (تاريخ الاطلاع: 2017/3/3): http://www.albahethon.com/?page=show_det&id=1710